Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Janvier 2012
17 يناير 2012

بيان اليوم

بني ملال

تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

عبد الرزاق حنفي

تحت شعار «من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها» أشرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي بحضور والي جهة تادلة ازيلال محمد الدردوري على تراس حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال-خريبكة يوم الاثنين 9 يناير 2012 بفندق البساتين بمدينة بني ملال.

بعد مداخلة والي جهة تادلة ازيلال الذي التي اكد فيها استعداد هذه الجهة للتعاون مع المجلس، جاءت كلمة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي اشار فيها على الخصوص ان إحداث المجلس الوطني راجع إلى مسلسل الإصلاحات التي تعرفه البلاد والتي توجت بالدستور الجديد الذي جميع اشكال التمييز، تعزيز المساواة بين الرجل والمراة، إحداث مجلس أعلى للسلطة القضائية، تكريس الديموقراطية التشاركية....) وكذلك دسترة العديد من المجالات الاستشارية مما يفتح المجال لمشاركة اوسع لإعداد وتفعيل السياسة العمومية.

كما ابرز اليزمي العمل في السياق المؤسساتي والمحاولة في المساهمة بكل دينامية بما جاء به الدستور الجديد لجعل المجتمع المدني شريكا متساويا وبالسهر على تقوية سياسة حقوق الإنسان واكد في نفس الموضوع على إحداث اللجان التي تمثل تدعيم تجربة حقوق الإنسان في الحضور المعنوي والفكري للجان الجهوية والقرب من المواطنين والمقاربة المجالية وانخراط الفاعلين المحليين. ومن جهته، تدخل السيد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية بني ملال ـ خريبكة لحقوق الإنسان مشيرا إلى أن إحداث اللجنة الجهوية تعتبر اللبنة الجديدة في بناء الدولة الديموقراطية الحداثية كاليات جهوية لحقوق الإنسان وجزء أساسي وجديد ضمن هيكلة المجلس الوطني بهدف حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب وتمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديموقراطية واليات حقوقية قريبة منهم.

وفي نفس السياق ابرز السيد البصراوي اهمية اللجان الجهوية والشروط التي يجب ان تتوفر في اعضاءها والمنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين من الظهير

المتعلق بهذا الموضوع، ومنها (التجرد والنزاهة والتشبث بقيام ومبادئ حقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل حمايتها والنهوض بها). وتجدر الإشارة أن لائحة أسماء أعضاء اللجنة الجهوية المذكورة بني ملال-خريبكة تضم الأسماء التالية: السعدوي حميد، أخنوز حسناء، ابخاء محمد، ايت حدو عائشة، سامية لمراني، ليلى خياطي، الزمو عبد المجيد، مصطفى واعزيز، خديجو بويا، البلغيتي عبد السلام، زهيد فاطمة، أحمد بيضي، محمد كونبير، المصطفى الموريدي، حيزاز الدريسية، امال عزان، لحويدك مصطفى، المعطاوي صالح، الديقي حميد، فاطمة أكلاز، مليكة أوخانار، اسحاق بن يشو، يوسف ايت لمقدم، عن القضاة: جمال النوزي، عن المحامين: الناصري عبد العزيز، عن الصحفيين المهنيين: محمد الحجام. في انتظار ممثلي الوسيط والمجلس العلمي.

Revue de Presse

اللجان الجهوية .. وغياب الديموقراطية

اللجنة الجهوية ، اللبنة الجديدة في بناء الدولة الديموقراطية الحداثية

... تبدأ بخرق الديموقراطية

تباين واضح في المصطلحات ، وغموض في تفسير مواد القانون المنظم

بقلم : رئيس التحرير

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

خلفت عملية تنصيب أعضاء اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ردود فعل متباينة وجدلاً غير مسبوق داخل الأوساط السياسية والنقابية، وبالخصوص داخل هيئات وجمعيات المجتمع المدني. فالقانون رقم 1.11.19 الصادر بتاريخ 2011/3/1 ، المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، يؤكد بوضوح، أن هناك غموض مقصود في عملية انتقاء أعضاء اللجان الجهوية، وهو ما تبينه المصطلحات المستعملة من طرف المشرع، والتي لا يمكن تفسيرها إلا بأنها جاءت متباينة وغامضة بشكل يدعو إلى الاستغراب، فمرة نجد المشرع يتحدث عن أعضاء اللجان ويستعمل كلمة" اقتراح " (المادة 41)، العملية التي تختص بها هيئات المجتمع المدني، ولكن المشرع لم يبين فيها لا كيفية الاقتراح، ولا الجهة المخولة لها هذا الاقتراح، لكنه من جانب آخر أشار إلى أن رئيس المجلس الوطني، وبناءً على ترشيحات أعضاء اللجان الجهوية، هو الذي يصادق على الأسماء المقترحة عليه (المادة 42)، من طرف رئيس اللجنة الجهوية، طبعاً مع احترام المؤهلات المنصوص عليها في (المادة 33)، ولكن القانون لم يشر إلى كيفية وضع واستقبال هذه الترشيحات، ولا طريقة انتخاب العضو الممثل لهيئته، العملية التي من المفروض أن تمر عبر الهيئات المشكلة للجنة الجهوية. ومن جهة أخرى يوظف المشرع كلمة "اختيار"، وهذا طبعاً أمر موكل إلى السلطات العمومية، وعلى رأسها وزارة الداخلية، أي أن الانتخاب يتحول إلى انتقاء وتعيين، يغلب عليهما طابع الزبونية والمصالح الشخصية المتبادلة، لكنه من جانب آخر يضرب في الصميم الديموقراطية التي جاء بها الدستور المغربي، والذي يؤكد على أن "المغاربة سواسية في الحقوق الفردية والجماعية"، بل أن هذا الأسلوب، الذي يعود بنا إلى زمن المرحوم ادريس البصري، يشكك في دور وأهمية أكبر مؤسسة وطنية في مجال حقوق الإنسان، التي تهدف أساساً إلى " ...النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان، ... وحريات المواطنين أفراداً وجماعات ، في حرص تام على احترام المرجعيات الوطنية ..." (المادة 1)، والفقرة 4 من ديباجة الظهير الشريف المشار إليه أعلاه التي تقول : " ... وعملاً على تعزيز مقاربة حقوق الإنسان ... وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه ...".

ففي مدينة بني ملال مثلاً، فوجئ الحاضرون، يوم 2012/1/9، خلال حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لجهة "بني ملال –خريبكة" ، كما سماها رئيس المجلس الوطني، وجهة "خريبكة – بني ملال"، كما جاءت في كلمة رئيس اللجنة الجهوية للمجلس، وجهة " بني ملال-خنيفرة" كما جاءت في مشروع اللجنة الملكية الاستشارية للجهوية الموسعة. وهذا اختلاف أصلاً غير مقبول. حفل التنصيب الذي نصب فيه رئيس اللجنة فقط، لأن السي البصراوي عين بظهير شريف، أما الأعضاء الآخرون فلا أحد يعرف عنهم شيئاً ، وحتى ممثلي هيئتي القضاة والمحامين فلم يتقدما أمام الحضور للتعرف عليهما. فغادر الحاضرون القاعة دون يعرفوا من هم أعضاء اللجنة، ولا الإقليم الذي ينتمون إليه ، ولا أسماء هيئات المجتمع المدني التي انتدبتهم لهذا الغرض، ولا مسؤولياتهم داخل هذه الهيئات، ولا مستواهم الثقافي، ولا الأنشطة التي تقوم بها هذه الهيئات والجمعيات، ولا .. ، ولا .. . العديد من أعضاء الجمعيات الحقوقية بالجهة استغربوا لعدم استدعائهم لحفل التنصيب، وخاصة عملية انتقاء الشخص الذي يمثلهم داخل هذه اللجنة، ومنهم من رفض أساساً الانتماء إلى هذه اللجنة، التي اعتبروها لجنة حكومية تابعة للنظام، ولا تخدم مصالح حقوق الإنسان.

الأمر الآخر الذي أثار استغراب الجميع، هو تواجد القضاة والصحافيين المهنيين داخل هذه اللجنة، علماً أن هيئة القضاء هي أول مؤسسة تهتم وتدافع عن حقوق الإنسان، على مستوى القوانين والنصوص المغربية، لا على مستوى الفعل، وأن الصحافة من جهتها تبقى أول المناصرين والمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل يومي، حيث تفضح كل من يتعدى على حقوق الناس، وبالتالي تواجد الصحافة في مثل هذه الموسسات الحكومية أمر غير مقبول، فهو يسيء بشكل مباشر إلى سمعة الصحافة. فهل يمكن لمدير ملفات تادلة أن ينتقد في جريدته خروقات رئيس المجلس الوطني، أو رئيس اللجنة الجهوية وهو عضو في ه الأخيرة، علماً أنه سيتقاضى أجراً عن هذه المهمة الجديدة. فإذا كان القضاء أعلى مؤسسة في المغرب تدافع عن حقوق الموطنين، غير قادرة على لعب هذا الدور من داخل المحاكم، فكيف يمكنها أن تلعب دورها الحقوقي من داخل لجنة ليس لها أية قوة على القضاء، حيث يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان قوة اقتراحية وليس قوة تقريرية. حقوق الانسان تبدأ من تطبيق ما أتى به القرآن الكريم الذي كرم الإنسان، نبيه الكريم الذي أوصى بحرمة الإنسان وتكريمه. فالمحاكم لها سلطات واسعة لتمكين كل مواطن من حقوقه الكونية المشروعة، وليس هضم هذه الحقوق والتعدي عليها من طرف أشخاص بدون ضمير داخل هذه المحاكم، لأن المواطنين في أمس الحاجة إلى نزاهة القضاء وليس إلى استقلاليته أو تواجده داخل المجلس الوطني، فالمواطن المغربي لا يهمه أن يربط القضاء علاقات مع مسؤولي مؤسسات الدولة، وبالخصوص مع ولاة وعمال وأطر وزارة الداخلية ، لكن الذي يهمه هو الحصول على حقوقه و"بس".

اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لجهة " اترك لكم اختيار الاسم" ، هي في الحقيقة لبنة جديدة كما قال رئيس اللجنة الجهوية ، لكن ليس لبناء الدولة الديموقراطية الحداثية، بل لتأخير عجلة الدولة الديموقراطية والتأخر. رئيس اللجنة الذي لم يكلف نفسه حتى عناء تقديم سيرته الذاتية وسيرة أعضاء لجنته ، يعطينا نظرة متشائمة على نجاح هذه اللجنة في مهمتها "النبيلة"، لأن حقوق الإنسان يجب أن تكون في مقدمة اهتمامات النظام، وإلا ما أهمية الدستور المغربي، وأهمية كل القوانين التي تحكم هذا البلد، وأهمية كل هذه الاصلاحات السياسية.

وبخصوص هذا الأمر، صرح أحد السياسيين لمجلة تادلة أزيلال: " حقوق الانسان هي قبل أي شيء حقوق كونية. بالنسبة للمسلمين ليس هناك دستور أكبر وأعظم من الدستور الإلهي، وهو القرآن. والدول التي توجد فيها مؤسسات أو وزارات تهتم بحقوق الانسان هي دول أصلاً تعتدي على حقوق المواطنين عامة، وعلى حقوق شعوبها بالخصوص. على أية حال فالانتقال من مجلس استشاري لحقوق الإنسان، إلى مجلس وطني دستوري لحقوق الإنسان لم يغير في المضمون شيئاً مع الأسف، لأننا بكل بساطة في المغرب نغير ونعدل القوانين والمؤسسات دون أن نغير الأشخاص، حيث أن هناك أشخاصاً ينتقلون من مؤسسة إلى مؤسسة دون أن يقدموا أي شيء يذكر لبلدهم وللمواطنين.

تادلة أزيلال بريس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ينصب لجنة بني ملال - خريبكة

أعضاء من اللجنة الجهوية تم " تعيينهم" بدون معايير قانونية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول من يهضم حق الإنسان

بقلم : محمد الحطاب

في إطار استكمال هياكله القانونية التي نص عليها الدستور والظهير المحدث للمجلس الوطني، أشرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بالمغرب السيد ادريس اليزمي، عصر يوم الإثنين 9 يناير الماضي بمدينة بني ملال، عاصمة الجهة الموسعة ، رفقة والي جهة تادلة أزيلال السيد محمد دردوري، على تنصيب رئيس وأعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني بجهة بني ملال - خريبكة، بناءً على الفصل 179 من الدستور، وطبقاً للمواد 2 و35 و 40 من الظهير الشريف رقم 1.11.19 (1مارس 2011)، المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان، وخاصة المادة 2 من الظهير الشريف رقم 1.11.159 (20 سبتمبر 2011) القاضي بتعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورؤساء اللجان الجهوية للمجلس.

جلسة التنصيب، التي عرفت ساعة من التأخير عن الوقت المحدد، لم تستغرق أكثر من 15 دقيقة، تحت حراس أمنية مشددة لم يشهدها أي اجتماع من قبل. وخلال هذه الفترة القصيرة استمع الحاضرون من الأقاليم التي تشكل الجهة الموسعة (بني ملال - خنيفرة أقاليم بني ملال وخريبكة وأزيلال والفقيه بنصالح وخنيفرة وميدلت)، إلى كلمات مختصرة من والي جهة تادلة أزيلال السيد محمد دردوري، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي، ورئيس اللجنة الجهوية المعين بظهير السيد علال البصراوي. لا يهمنا ما جادت به قريحة المتدخلين من كلمات ، لأنها دائما نفس الكلمات ولن تختلف كثيراً عن سابقتها، بقدر ما يهمنا ما سجلناه من ملاحظات في هذا الاجتماع ، الملاحظات التي تضرب في العمق مصداقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في شقه المتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، مما يؤكد أن الدستور المغربي الجديد عرف إصلاحات جدرية على مستوى التشريع والنصوص، لكنه مع الأسف لم يعرف أي تقدم على مستوى التنزيل والممارسة. فبعض القليات القديمة لازالت متحجرة، ولا تريد المساهمة في الاصلاحات الديموقراطية الجديدة التي يعرفها المغرب.

الملاحظة الأولى هي الاسم الذي أعطي للجهة في الظهير الشريف رقم 1.11.159 وهي بني ملال - خريبكة، في حين أن اسم الجهة المرتقبة، حسب مشروع اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة، هو بني ملال - خنيفرة، علماً أن اللجنة الجهوية للمجلس الوطني تضم أعضاء من بني ملال وأزيلال والفقيه بنصالح وخريبكة وخنيفرة وميدلت. فإذا كان الحضور نوعياً ومتنوعاً، فهو مع الأسف لم يكن حضوراً تمثيلياً بالشكل المطلوب، نظراً لأهمية الحدث.

الملاحظة الثانية تتعلق بالعضوية في اللجنة الجهوية للمجلس الوطني التي تضم 24 عضواً وعضوة. فالأعضاء الذين تم تنصيبهم لا يعرفهم الحاضرون، لأنه بكل بساطة لم يتم تقديمهم إلى القاعة، لكي يتعرفوا عليهم. تحدث رئيس اللجنة السيد علال البصراوي عن شروط انتقاء أعضاء اللجنة الجهوية، التي تتلخص أولاً في التجرد والنزاهة والتشبث بقيم حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الكفاءة الفكرية والخبرة والتجربة، وثانياً في طريقة اقتراحهم الذي تتم حسب كلام السيد البصراوي من طرف الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والجمعيات الفاعلة في حقوق الانسان. السؤال الذي طرحه الحاضرون في هذا التنصيب هو: هل تتوفر هذه الخصال وهذه الصفات في أعضاء اللجنة الجهوية المعينين، الذين غيبوا في هذا الاجتماع، حيث لم يتم تقديمهم أمام الحضور من جهة، ومن جهة أخرى إذا كانت العضوية داخل اللجنة الجهوية بالاقتراح من الهيئات السالفة الذكر أمراً واضحاً ، فالأمر الذي ظل غامضاً هو طريقة الاقتراح، هل تتوفر في الأعضاء المعينين الصفات المطلوبة، وهل العضوية تمت عن طريق التعيين، أم الانتداب، أم أن أعضاء اللجنة تم انتخابهم بطريقة ديموقراطية داخل هيئاتهم، بحكم أن المغاربة سواسية أمام القانون، كما ينص على ذلك الدستور المغربي ؟ وهل هناك

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

فعلاً الهيئات الجهوية في هذه الجهة الموسعة اجتمعت فعلاً مع قواعدها وانتدبت من يمثلها داخل هذه اللجنة ؟ أسئلة قد تبقى بدون أجوبة صريحة من أعلى مؤسسة لحقوق الإنسان بالمغرب.

الملاحظة الثالثة تخص عضوية الصحفيين المهنيين في اللجنة . فوجود صحفيين في مثل هذه اللجن، هو اعتراف بالدور الهام الذي تقوم به الصحافة في كل المجالات، وهو في الحقيقة شرف لرواد مهنة المتاعب التي كانت دائماً تغيب في مثل هذه المناسبات، لكن غياب الشفافية والنزاهة في اختيار من يمثلهم، من طرف المجلس الوطني، خلق ارباكاً داخل صفوفهم ، ومفاجئة بالنسبة لهم. فلا أحد من الصحفيين المهنيين كان يدري أو يعلم كيف تم تعيين مدير ملفات تادلة في هذه اللجنة، لأنه حسب هؤلاء الصحفيين، لا توجد في هذه الجهة أية هيئة قانونية وشرعية تمثل الصحفيين المهنيين، ولم يسمعوا أبداً عن أي اجتماع عقد لهذا الغرض في أي إقليم من الأقاليم المشكلة لهذه الجهة، يخص انتخاب من يمثلهم داخل اللجنة الجهوية.، الشيء الذي اعتبروه حيفاً وضرباً لحق من حقوقهم المشروعة.

الملاحظة الرابعة هو الارتجال الذي عرفه الاجتماع، حيث أن الصحافة لم تتمكن من الحصول على ملف الصحافة الذي يضم كلمتي رئيس المجلس ورئيس اللجنة الجهوية وأسماء أعضاء اللجنة. لأن بعض الصحفيين لم يتوصلوا بذلك إلا في بيوتهم عبر البريد الالكتروني، كما أنه لا رئيس المجلس الوطني ولا رئيس اللجنة الجهوية لم يعقدا أية ندوة صحفية كما جرت العادة في مثل هذه الاجتماعات، لتسليط الضوء على بعض تساؤلات الزملاء الصحفيين.

الملاحظة الخامسة وتتعلق بالحراسة الأمنية المشددة الذي ضربت على أوطيل البساتين، الذي احتضن الاجتماع. جيوش من القوات المساعدة وقوات الأمن الوطني، ومفتشوا الشرطة وكبار رجال الأمن ظلت مرابطة أمام مدخل الفندق، تحسباً لأي انفلات أمني من طرف تنسيقية المعطلين الذين نظموا وقفة بعيداً عن مدخل الفندق وحضروا إلى عين المكان لتقديم مطالبهم إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الذي أحدث أصلاً للدفاع عن حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حق الشغل، وحق العيش الكريم، اللذان يضمنهما دستور 2011 . فإذا خاف رئيس المجلس الوطني على حياته، فماذا يقول المسؤولين اللآخرين. وللإشارة فقد استقبل السيد اليزمي وفداً يمثل المعطلين المحتجين بمسبح الفندق. لا ندري ماذا دار بينهم، ولكن ما يثير الانتباه هو أن رئيس المجلس الوطني كان يدخن أمام الشبان الثلاثة سجائر غالية تساوي عشرات "الكوميرات"، أمام شباب أنهكهم الانتظار والترقب للحصول على شغل يكسبون منه قوتهم اليومي، بالإضافة إلى أن مسؤولية السي اليزمي، ومن جانب أدبيات الحوار، تفرض عليه أن يستقبلهم باحترام، بدل أن يستفزهم بهذه الطريقة التي تنم عن عدم اهتمام رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان بمشاكل المعطين، وأن السيد الرئيس ليس بيده أي حل لمشاكلهم ، وإن مشاكل المعطلين بين أيدي السيد ابن كيران وحكومته. ومن الجانب الأخلاقي فسن السي اليزمي لا يسمح له بالتدخين، علماً أن التدخين يضر بالصحة، بل كان من الواجب عليه على الأقل احترام قانون عدم التدخين في الأماكن العمومية والدفاع عنه بحكم مسؤوليته ، وأعتقد أن السي اليزمي يعرف أن الفندق يدخل في خانة الأماكن العمومية.
فلأول مرة تقوم مؤسسة حقوقية وطنية بهضم حقوق الإنسان. فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يعط الحق لهيئات المجتمع المدني لانتخاب من يمثلهم داخل اللجنة الجهوية، بل وضرب في العمق دستورية تساوي المغاربة أمام القانون، التي هي حق من حقوق الإنسان يضمنها الدستور المغربي. فهل بهذه الطريقة يمكن أن نطمئن على الاصلاحات التي وقع عليها جلالة الملك محمد السادس ..؟

فيما يلي لائحة أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة بني ملال - خريبكة :

الرئيس :
علال البصراوي

الأعضاء :
1) حميد السعدوي – 2) حسناء أوخبوز– 3) محمد أبخان– 4) عائشة أيت حدو – 5) سامية لمراني – 6) ليلى خياطي – 7) عبد المجيد الزمو– 8) مصطفى واعزيز – 9) خديجة بويا – 10) عبد السلام البلغيتي– 11) فاطمة زهيد – 12) أحمد بيضي – 13) محمد كونبير – 14) المصطفى الموريدي – 15) الدريسية حيزاز – 16) أمال عزاز – 17) مصطفى لحويدك– 18) صالح المعطاوي – 19) حميد الديقي – 20) فاطمة اكلاز – 21) مليكة أوختار – 22) اسحاق بن يشو – 23) يوسف أيت لمقدم

تادلة أزيلال بريس

"منتدى الزهراء" يستنكر إقصاءه من الهيكلة الجهوية لحقوق الإنسان

الاثنين, 16 يناير 2012 13:19

أدان منتدى الزهراء للمرأة المغربية ما سماه «التغييب الممنهج» لجمعيات شبكة المنتدى البالغ عددها 64 جمعية متواجدة بمختلف جهات المملكة خلال تنصيب اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان. واستنكر المنتدى في بيان توصل بنسخة منه، «الإقصاء الواضح» الذي برز بداية في تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا أن القائمين على هذا المجلس لا زالوا متمادين في نهجهم الإقصائي لاعتبارات إيديولوجية مذهبية واضحة، ضاربين عرض الحائط روح الدستور القائمة على تعددية المجتمع المغربي وتنوعه. واعتبر المنتدى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتوفر على الشروط الفضلى التي تجعل منه مؤسسة وطنية تتمتع بالمصداقية اللازمة وهو ما سيؤثر لا محالة على تعاطيه مع القضايا الحقوقية التي تعرفها الساحة الوطنية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المغرب. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد بدأ خلال شهر يناير الجاري تنصيب آلياته الجهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى الجهات، التي تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. وتهم هذه العملية تنصيب لجان جهوية في كل من بني ملال - خريبكة، الحسيمة - الناضور، مراكش، وجدة ء فجيج، الدار البيضاء - سطات، الرشيدية -ورزازات، أكادير، طنجة، الرباط لقنيطرة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان اليوم

خلال الملتقى الدولي الأول للسلام

بيان اليوم

Comments 0

التأكيد على دور الإعلام في فضح سلوكات الاستبداد التي تشكل أرضية للنزاعات

أكد أحمد السماني رئيس منظمة «المغرب - أوروبا - البحر المتوسط»، أن واقع العالم الحالي يجعل العديد من المناطق مهددة بالحروب والإرهاب والمآسي وهو ما يتطلب المزيد من الحذر لتفادي كوارث إنسانية.

وأشار في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للملتقى الدولي الأول للسلام التي نظمته المؤسسة يوم السبت الماضي بالرباط، تحت شعار «كلنا من أجل السلام بين الأمم والشعوب» إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الحروب تهدد البشرية على مر العصور تتمثل في «حروب من أجل السلطة، وأخرى من أجل الغناء الفاحش، وثالثة من أجل العلم».

وشدد على أن الحروب لم تشكل في أي وقت «حلا للقضايا والنزاعات بين الشعوب»، مؤكدا في الوقت نفسه على دور الإعلام في إيقاظ وعي الشعوب وفضح سلوكات الاستبداد التي تشكل أرضية للنزاعات التي تقوض السلام والاستقرار لدى الشعوب.

وذكر أن الدورة تشكل فرصة لاستعراض أسباب وتداعيات وكذا انعكاسات هذه الظواهر التي سببت أضرارا للإنسانية، والمساهمة في تقديم تصورات وتوصيات من شأنها الإسهام في ترسيخ ثقافة السلام بين الشعوب.

ومن جهته، أكد سفير الاتحاد الأوروبي المعتمد في المغرب إينيكو لاندابورو، في كلمة ألقيت بالنيابة عنه، أن الاتحاد يتوفر على استراتيجية لإرساء السلام في العالم يشمل شقين: اقتصادي وسياسي.

وأكد أن هذا التوجه مبني على اقتناع يرتكز على تقاسم القيم بهدف محاربة الإرهاب والفقر والفوارق الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية وإرساء مبادئ السلام وحسن الجوار والشراكة خصوصا في منطقة الشرق الأوسط والحوض المتوسطي.

ومن جهته، اعتبر سفير فلسطين بالمغرب أحمد صبح، أن الأمن والاستقرار الذي يتمتع به المغرب ساهم في نجاح الإصلاحات السياسية التي قامت بها المملكة ما مكنها من تفادي تلك الاضطرابات التي شهدتها عدة بلدان عربية.

وفي سياق متصل، أكد أن الشعب الفلسطيني «تواق لتحقيق السلام» على أرضه المغتصبة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدا أن حل القضية الفلسطينية رهين بحل سلمي تفاوضي من شأنه إشعاع الأمن والتطور والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

وألقيت في نفس الإطار كلمة باسم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان تم خلالها التذكير بقرارات الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم العالمي واعتبار ذلك «حق مقدس» كشرط لتحقيق التنمية.

وشدد على أن إرساء السلام يجب أن يرتكز على مقاربات حقوقية وتدابير عملية مرتبطة بوجود عدالة مستقلة ونزيهة ودولة الحق والقانون، مضيفا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أولى أهمية خاصة للسلام من خلال إعداد برامج للتكوين حول الحقوق والحريات وإرساء الأمن والسلم.

وتواصلت أشغال هذا الملتقى بتقديم عروض تمحورت حول دور العلاقات الدولية في إحلال السلام، ومقاربة موضوع الربيع العربي والإسلام السياسي في النظام الدولي، والجريمة المنظمة وآثارها على المجتمع.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتكريم عدة شخصيات وهيئات وطنية ودولية لمساهمتها في إرساء ثقافة السلام، إضافة إلى تنظيم معرض صور لمخلفات الحروب والإرهاب.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

معتقلو السلفية يطالبون بمقاربة تصالحية

■ محمد حرودي ■

في تطور مفاجئ لعملية نجاح أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار بداية الشهر الجاري في توقيف معركة «الأمعاء الخاوية» التي خاضها معتقلو السلفية الجهادية بسجن تولال 2 بمدينة مكناس، منذ 22 دجنبر من العام الماضي، مقابل تقديمه وعودا بتحقيق عدد من المطالب التي رفعوها، شكك المعتقلون الإسلاميون في نوايا المندوبية العامة لإدارة السجون.

وكشف بلاغ صادر عن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، حصلت الجريدة على نسخة منه، أن «وضعية معتقليهم لازالت تراوح مكانها ولم تظهر بوادر الوعود التي أفرزها حوار الأمين العام للمجلس الوطني مع المضربين عن الطعام».

وأكد ذات البلاغ أن «معتقلي السلفية وعائلاتهم ماضون في طريقهم، وأن خياراتهم النضالية مفتوحة إلى أن ينالوا حقوقهم المشروعة من حرية وكرامة»، في إشارة منهم إلى إشهار ورقة استئناف سجنائهم للإضراب عن الطعام بعد أن منحوا محمد الصبار مهلة شهر تنتهي مع حلول فبراير القادم.

من جهته، ذكر مصدر من داخل سجن تولال2 انه وتنفيذا للوعود التي أطلقها امين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غداة جلوسه إلى طاولة الحوار مع معتقلي السلفية المضربين، فقد تم السماح للأطفال بالجلوس مع آبائهم المعتقلين بشكل مباشر ولمدة 15 دقيقة داخل فضاء خاص رعت فيه الإدارة الحالة النفسية للأطفال، كما تم رفع الوقت المخصص لزيارة الكبار من أهالي المعتقلين من نصف ساعة إلى خمس واربعين دقيقة، وتمكن المعتقلون الإسلاميون المتابعون لدراساتهم الجامعية من ترحيلهم إلى سجن سلا2 لاجتياز امتحانات الطور الأول، فيما كشف مصدر من داخل اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، أن المعتقلين السبعة المرحلين قاطعوا الامتحانات احتجاجا على عملية التفتيش الجسدي التي تعرضوا لها بعد تجريدهم بشكل كلي من ثيابهم، بحسب ما أفاده ذات المصدر.

إحدى الوقفات الاحتجاجية للسلفية الجهادية

و يأتي هذا التحول في تحرك معتقلي السلفية الجهادية بالسجون المغربية، وتنامي مطلبهم الموجه إلى الحكومة الملتحية بزعامة عبد الإله بنكيران، من اجل «فتح ملف السلفية الجهادية الذي يعتبرونه من الملفات العاجلة، قصد تمتيع من يستحق الحرية بحريته وإعادة محاكمة الباقين محاكمة عادلة»، عقب اللقاء الذي جمع ممثلين عن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، الأسبوع المنصرم، مع وزير العدل المعين، مصطفى الرميد، مرفوقا بثلاث قضاة ورئيس قسم الشؤون الجنائية والعفو داخل الوزارة والذي سبق له أن ترأس إدارة السجون وإعادة الإدماج.

و كان الرميد، وزير العدل الجديد والذي ينظر إليه باعتباره واحدا من متتبعي ملف معتقلي السلفية الجهادية والشاهد على الاتفاق الموقع ما بين المعتقلين الإسلاميين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد أحداث سجن سلا، قد جدد موقف حزبه من هذا الملف، وسبق للرميد ان تقدم قبل الانتخابات الأخيرة بصفته رئيسا لمنتدى الكرامة بالتماس إلى الملك للنظر في ملف كل المعتقلين الإسلاميين، فيما ابدى استعداده التام بحكم منصبه الوزاري لإيجاد حل لهذا الملف وفق الإمكانيات التي تتيحها له اختصاصاته، مركزا على المقاربة التصالحية التي اقترحها حزبه منذ ثلاث سنوات في تعاطي الدولة مع الملفات الحقوقية والسياسية العالقة، على حد تعبير مصدر مطلع حضر اللقاء.

وتعليقا على وعود الصبار والرميد، قال انس الحلوي المسؤول الإعلامي باللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، في اتصال هاتفي اجرته معه «اخبار اليوم» إن «معتقلي السلفية وعائلاتهم يتشبثون بتنفيذ اتفاق 25 مارس والذي تعهدت فيه الدولة بإطلاق سراح المعتقلين عبر دفعات وتمتيعهم بكافة حقوقهم إلى ان يتم الإفراج عنهم».

واضاف ان «المقاربة التصالحية التي يتحدث عنها الرميد، ينبغي ان تكون نسخة كاربونية للمصالحة التي استفاد منها المعتقلون اليساريون، اما المقاربة التصالحية التي تقوم على التجزيء في ملفات المعتقلين فنحن نرفضها على الإطلاق»، يقول المنسق الإعلامي للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين.

و في مقابل تطلعات السلفيين وباقي المعتقلين الإسلاميين، تقوم تخوفات انصار حزب العدالة والتنمية، الذين يميلون حسب الملاحظين إلى التريث، خصوصا وان رفاق بنكيران فضلوا عدم جر الملفات الحساسة والساخنة لأبناء جلدتهم إلى دائرة العمل الحكومي، حتى لا تشوش على الملفات الكبيرة التي تنتظرهم بخصوص المرحلة الدقيقة التي ستجتاز فيها الحكومة الملتحية الامتحان الأول وإظهار قدرة الإسلاميين على إرساء قواعد تدبير دواليب الدولة دونما إحداث هزات وقلاقل تعيق عملهم الحكومي.

Revue